



٦١

الموازنات والأولويات (١)

لقاءات علمية مرئية (مفرَّغة)

الفهرس

---
١) رابط الحلقة
https://www.youtube.com/watch?v=PwGjw1qj7pc

مفهوم فقه الموازنات والأولويات

ما من شيءٍ من العقائد وكذلك الأفكار إلا وثمة متقدم ومؤخر ومهم وأهم ، وهذه الأولويات ربما يجهلها كثير من الناس والعناية بهذا الفقه من جهة معناه وحقيقته ومعرفة تراتيبه هي من المطالب المهمة ، معرفة المهم والأهم ، معرفة ما يتنازل به الإنسان من عمل أو قول أو فعل عند تزاحم الأعمال ، معرفة ما الذي يقدم وما الذي يؤخر ، وما الذي يسقطه في حال الشدائد والمحن والفتن فيتقلل من شيء من الحق ليحق ما هو أحق منه بالموازنة ;وكذلك في ذات الإنسان وفعله للخيرات والطاعات فربما يعجز عن المداومة أو فعل ذات الشيء في آن واحد ، فماذا يقدم وماذا يؤخر !.

ولهذا فقه الأولويات هو فقه تراتيب الشريعة من جهة تقديم بعض الأعمال عند تزاحمها وتأخير بعضها ، ولهذا جاء الأنبياء بهذا الفقه من جهة العمل حتى تحفظ هرمية الشريعة فالأولويات شبيهة باتساق المبنى الأصلي للشريعة وهرميته فكلما علا في البناء كلما كان أكثر انتظامًا واتساقًا ، وأما الموازنات فتكون عند التزاحم فيقدم الفاضل على المفضول .

أهمية فقه الموازنات والأولويات

لا يمكن تحقق عقيدة وصواب حق إلا بمعرفة الأولويات وهي مطلب مهم وذلك أن الإنسان قد يفعل الخير وهو مفضول ويدع الفاضل ، ولهذا قد بنى الله تعالى أمر الناس في دائرة الخير على الأولويات ، فلا يمكن أن يصح للإنسان الإسلام ولا قول ولا عمل ولا يصح لدولة نظام وسياسة

ولا لعالم دعوة إلا وقد عرف الأولويات والمهمات ، فهناك ترتيب ما هو واجب وهناك ترتيب هرمي للمستحبات ، فربما يفعل الإنسان المفضول ويدع الفاضل وقد لا يصح المفضول إلا بفعل الفاضل .

ولهذا جاء في الحديث موقوفًا ومرفوعًا عنه ﷺ (لا تقبل نافلة حتى تؤدى الفريضة)[٢] فقد يقوم الإنسان بصلاة الليل ويصوم النهار ولكنه لا يؤدي الفريضة فانشغل بالمفضول وترك الفاضل والفاضل هو من يتسبب في صحة المفضول ، فليس لأحد أن يقول هل تنهاني عن قيام الليل !. نقول لا ننهاك ولكن ندعوك لما هو أوجب وأولى منه .

ولهذا جاء(عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ شَهْرًا عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ ، وَلا يَحْضُرُ جُمُعَةً وَلا جَمَاعَةً ، قَالَ : هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ)[٣] والمراد بذلك أن الإنسان عطّل الواجب وفعل المستحب وهذا المستحب لا يُحاكم عليه ولكن يحاكم على الأولويات وهي ما أمر الله تعالى بها ، وهذا من المسلمات القطعية التي يؤمن بها الإنسان عقلا وشرعا ، فمن جهة الشرع لا يصح للإنسان أن يتحقق منه الصواب والدين إلا بإدراك هذه الأولويات ، فحينما يتعلق الإنسان بشيء مفضول ويدع الفاضل يظن أنه على حق وهو على باطل !.

لهذا تجد كفار قريش يفعلون شيء من عمل الطاعة في الجاهلية لا يقبله الله تعالى منهم ولا يرفع لهم عمل لأن لديهم ما هو أعظم منه وهو الشرك بالله فلا يقبل منهم إلا بعد زوال الشرك ، فثمة فاضلات وثمة مفضولات ، ثمة فاضلات تصحح المفضولات وثمة فاضلات لا تصحح المفضولات ولكنها أولى منه ، فلابد من فقه الأولويات حتى يصح العمل ولهذا عمل الكفار هباءً منثورا مهما كان لهم من عمل صالح ذلك لوقوعهم في الشرك فأحبط أعمالهم .

---

٢) المرفوع : رواه أبو يعلى في مسنده(٢٦٧/١) مختصراً دون موضع الشاهد ، والبيهقي في السنن الكبرى(٣٨٧/٢) ، وفي شعب الإيمان(١٨٢/٣).
والموقوف:رواه ابن المبارك في الزهد(ص/٣١٩) ، وهناد في الزهد(٢٨٤/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف(٩٢/٧ ، ٤٣٤) ، وسعيد بن منصور في سننه(١٣٤/٥) ، والخلال في السنة (٢٧٥/١) ، وأبو نعيم في الحلية (٣٦/١) ، والربعي في وصايا العلماء(ص/٣٣-٣٥).

٣) رواه الترمذي ، برقم ٢١٨، قال العلامة أحمد محمد شاكر في حاشيته على سنن الترمذي، ٤٢٤/١: وهذا إسناد صحيح، وهذا الحديث وإن كان موقوفاً ظاهراً على ابن عباس إلا أنه مرفوع حكماً؛ لأن مثل هذا مما لا يعلم بالرأي .

وكذلك في سياسة الدول فثمة أولويات في إقامة دين الله وشرعه فيتعلق فقه الموازنات والأولويات في العبادة وفي السياسة وكذلك في عادة الإنسان في ذاته فهو داخل في كل باب وميزانه يرجع لمصادره الشرعية والعقلية ، فمصادر العبادة ترجع للنقل لا للعقل وجوانب السياسة الشرعية ترجع للنقل والعقل باعتبار أن الله قد أنزل الوحي وأعطى الإنسان عقلا يتبصر به ، وهذا الإدراك من الأمور المهمة لينتظم أمر الإنسان في دينه ودنياه وسياسة الدول وحتى في البيت الواحد بين الرجل وزوجته وبين الرجل وأبنائه .

الحاجة إلى فقه الموازنات

ما من أحدٍ إلا ويحتاج إلى فقه الأولويات بالنسبة لعمله سواء كان فردًا أو فيما يتعدى لغيره مثل قوامة الرجل على زوجه واولاده ، وكلما اتسعت الولاية اتسعت معها الأولويات ، فيحتاج إلي فقه الموازنات كل فرد ، مثل ما يتعلق في جوانب العبادة وتراكم الأعمال مما تحتاج إلى ترتيب فالطاعة وأعمال البر والخير كثيرة جدًا والإنسان عمره قصير كما قال الرسول ﷺ(أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ سِتِّينَ إِلَى سَبْعِينَ)[٤] فلا يستطيع الإنسان أن يضع جميع أعمال البر في عمره لهذا يرتب الإنسان الأعمال فتجد الإنسان لا يستطيع أن يحج كل عام ولا أن يجاهد كل عام ولا أن ينفق المال كله ولا أن يبر والديه عند تزاحم والده مع أمه ، ولا أن يصل الأرحام ويبر إخوانه وأخواته عند التزاحم .

وقد جاء في الحديث (عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح ، وهي في مسجدها .ثم رجع بعد أن أضحى ، وهي جالسة فقال(ما زلت على الحال التي فارقتك عليها ؟ " قالت : نعم ، قال النبي ﷺ " لقد قلت بعدك أربع كلمات ، ثلاث

٤) رواه الترمذي (٢ / ٢٧٢) و ابن ماجه (٤٢٣٦) و ابن حبان في صحيحه (٢ / ٩٦) في (النوع السبعون من قطعة منه محفوظة في الظاهرية) و الثعلبي (٣ / ١٥٨ / ٢) و القضاعي (٥ / ٢) و الحاكم (٢ / ٤٢٧) و الخطيب (٦ / ٣٩٧ ، ١٢ / ٤٢) عن الحسن بن عرفة أنبأنا المحاربي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا .

مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن : سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته)[٥] فهذا الفقه كلما كان الإنسان أعلم به كلما كان أكثر توفيقًا .

لهذا الدنيا مضاربة ومتاجرة للعمل الصالح بأن يكثر الإنسان فيها ، وإذا عمل التاجر عمل قليل وربح ربح كثير فهو أعظمهم حنكة ودراية وهو أكثرهم دراية بهذا الباب ، كذلك في أبواب الطاعة والعبادة وأعمال الخير ونشره والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكذلك في الصدقة والإنفاق وتزاحمه فلابد من التبصر في فقه الأولويات ، فقد يكون الإنسان لديه مساحة كبيرة للخير مثلًا في الصدقة كأن يكفل يتيم ، أو ينفق ماله في أرملة ، أو ينفق ماله في زوجه ، أو في نفسه ، أو في طباعة قرآن ، أو في طباعة سنة وغير ذلك .. فثمة اعتبارات في الأولويات وكذلك عند تزاحم الأعمال ! .

والنبي ﷺ حينما قال هذه الكلمات لجويرة رضي الله عنها فيه إشارة إلى فقه الأولويات يعنى أن ثمة عمل يفعله الإنسان وهو أعظم ، وهو تنبيه لجويرة لتدرج هذا العمل ضمن عملها ليتحقق لها الأجر ، لهذا ليس صحيح أن الأجور لا تكون إلا بالنصب والتعب على إطلاقه بل هو بتوفيق من الله عز وجل وفضل ؛ ولهذا جاء عن النبي ﷺ (رِبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِّ خَيْرٌ مِنْ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا)[٦] إشارة إلى فضل الرباط .

وتفاضل الأعمال الصالحة قد تتعلق في ذات الإنسان كما هو في طلب الإنسان للعلم ؛ لهذا (رأى الإمام مالك رحمه الله بعض أصحابه يكتب العِلْم ثم تركه وقام يصلي، فَقَالَ: (عَجَبًا لَكَ! مَا الَّذِي قُمْتَ إِلَيْهِ بِأَفْضَلَ مِنَ الَّذِي تَرَكْتَهُ)[٧] وذلك أن مجلس العلم ربما لا ينتظرك فربما ينتهي وينقضي عنك .

وقد روى ابن عساكر في تاريخ دمشق أن أبا حفص عمر بن محمد بن رجاء قال (سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: لما قدم أبو زرعة – يعني الرازيَّ – نزل عند أبي ، فكان كثير المذاكرة له،

٥) رواه مسلم (٨ / ٨٣) و أبو داود (١٥٠٣) و ابن خزيمة في " التوحيد " (ص ١٠٧ ، و ابن منده في " التوحيد " له (١ / ٧٧ و ١٠٣ / ٢) و كذا النسائي (١ / ١٩٨- ١٩٩) و الترمذي (٢ / ٢٧٣) و ابن ماجة (٣٨٠٨) و أحمد (٦ / ٣٢٤ - ٣٢٥) .
٦) رواه البخارى (٦/ح٢٨٩٢/ فتح) ومسلم (٣/إمارة/١٥٠٠) بنحوه والترمذى (٤/ح١٦٦٤).
٧) سير أعلام النبلاء (٤٨\٨).

فسمعت أبي يومًا يقول: (ما صليتُ غير الفرض .. استأثرتُ بمذاكرة أبي زرعة على نوافلي))[٨] وذلك لأن أبي زرعة لا يأتيه كل يوم .

فعند التزاحم لابد من معرفة الأولويات ولا يمكن معرفتها إلا بمعرفة مثاقيلها والميزان للمشرع فيما يتعلق بجوانب العبادة فيرجع لميزان الشريعة لا لذوق الإنسان وحسه .

لهذا الخطاب في فقه الأولويات عام للأفراد والجماعات ; ولهذا جاء في حديث النبي ﷺ لمعاذ حينما أرسله لليمن ، كما جاء (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاذًا قَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ)[٩] فهذا ترتيب للأولويات التي أمر الله بها وأمر بالتزامها وأنه لا يجوز الخلط فيها فيأثم الإنسان بالاختلال فيها فلا يجوز لداعية من الدعاة أن يدعو للصلاة والصيام والقوم على كفر لا يعرفوا التوحيد أصلًا !.

ولهذا كان كفار قريش يسلون أنفسهم أنهم يكسون الكعبة ويعمرون المسجد الحرام ويسقون الحاج فعاتبهم الله تعالى في قوله ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (التوبة:١٩) يعنى أنكم يا كفار قريش تعلقتم بأمور البر والمفضولات وتركتم الأوجب والأصل وهو التوحيد ونبذ الشرك ، ولهذا من الفاضلات ما هي واجبة لا يجوز للإنسان أن يعمل ما دونها حتى يعملها باعتبار أنها سياج يفصل بين قبول العمل .

---

٨) تاريخ دمشق لابن عساكر (١٧: ٤٦٢).

٩) متفق عليه، رواه البخاري برقم (١٣٩٥)، ومسلم برقم (١٩) واللفظ له.

ولهذا جاء في البخاري أن رجلًا سأل رسول الله ﷺ (أرأيتَ أمورًا كنتُ أتحنَّثُ بها في الجاهليةِ هل لي فيها من شيءٍ فقال له النبيُّ ﷺ : أسلمتَ على ما أسلفتَ من خيرٍ)[١٠] يعنى يقبل الله منك لما دخلت الإسلام لكن لو كنت على كفر لا يقبل الله منك في الأخرة ; ولهذا إحسان الكفار وإغاثتهم للملهوف وأعمالهم الخيرية لا يرفع الله منها شيء لأنهم عدلوا مع المخلوقين ولكنهم جحدوا ولم يعدلوا مع الخالق سبحانه بتوحيده فعجل لهم الجزاء في الدنيا ، وأما ميزان الله في الآخر ة لا يكون إلا على ما شرعه تعالى وأنزله على نبيه ﷺ في ذلك الباب فقه الموازنات وفقه الأولويات في العمل الصالح .

كيفية معرفة فقه الموازنات والأولويات

لا يمكن للإنسان أن يعرف الأولويات إلا وقد عرف فروض العين وفروض الكفاية وما هو المستحب في السنن وما درجات السنن فمنها الرواتب ومنها المطلقة ومنها قيام الليل وصلاة النهار ، وكذلك ما يتعلق بالنوافل كصيام يوم عرفة فيختلف عن صيام يوم عاشوراء يختلف عن صيام كل اثنين وخميس من الأسبوع .

كما جاء في الحديث (فَصُمْ يَوْماً وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ . قُلْتُ : أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : فَصُمْ يَوْماً وَأَفْطِرْ يَوْما . فَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ دَاوُد عليه الصلاة والسلام . وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ . فَقُلْتُ : إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : لا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ)[١١] إشارة إلى التدرج في العمل الصالح ، فهذه الأشياء ليست برغبة الإنسان فالخطاب ليس خطابا نفسيًا ولهذا بعض الناس يقع في جهل وضلال تجده في ضريح يطوف على قبر ويذبح له من دون الله ثم يكبّر الله ويهلل ويسبح في مثل هذا الموضع !.

فهذه رغبات نفسية واسترواحًا كما يجد بعض عباد الأصنام وغيرهم فهذا لا يعد عبادة شرعية إنما هو رغبة نفسية ، ولهذا يقول عبد الله بن مسعود (وَكَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ)[١٢] فالإنسان ربما

١٠) رواه البخاري في كتاب الزكاة باب: من تصدق في الشرك ثم أسلم (١٤٣٦)، ومسلم في كتاب الإيمان باب: بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده (١٢٣).
١١) رواه البخاري كتاب الصوم، باب: صوم الدهر رقم (١٩٧٦)، ومسلم كتاب: الصيام، باب: النهي عن صوم الدهر رقم (١١٥٩).
١٢) رواه الدارمي في سننه (٦٨/١ ـ ٦٩).

يقصد خير ثم يقع في الشر لجهله أو عجلة وعناد ونحو ذلك ، لهذا لا يمكن أن يتحقق لديه فقه الأولويات إلا وقد تحقق لديه معرفة الواجبات ، وذلك أن الواجبات تتباين ، فمنها ما يجوز تأخيره وثمة واجبات لا يجوز تأخيرها ، وأعلى الواجبات هي توحيد الله وإفراده بالعبادة ومعرفة حق الله في ربوبيته وإلوهيته وأسمائه وصفاته ، وتوحيد الله جل وعلا من الأمور المتحتمة بل هي أوجب الواجبات ، وما بعد ذلك يقبل التقديم والتأخير وقد جاء (عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ اللَّيْثِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَسْلَمَ عَلَى أَنْ لَا يُصَلِّيَ إِلَّا صَلَاتَيْنِ ، فَقَبِلَ مِنْهُ)[١٣] .

قد يقول قائل : كيف يقبل النبي ﷺ منه صلاتين فقط ؟ نقول بالنظر إلى الرجل نجد أنه كان مشرك ووثني ففقه الموازنة تقول أن يدخل الرجل في الإسلام ويؤمن بالخمس صلوات من جهة التشريع ويؤدي صلاتين من جهة التطبيق أولى ؛ فيبقى عاصي ولا يكفر فهذا باب من أمور الموازنات ، بأن يبقى عاصيًا ولا يبقى مشركًا لأن المترجح أن الإنسان لا يكفر إلا بترك الصلاة على الكلية .

ويعرف الإنسان فقه الأولويات بمعرفة ترتيب الشريعة وأولها وأعلاها هو توحيد الله تعالى ولها منتهى مثل النظافة وتقليم الأظافر فهذه من الفضائل والالآداب ، كما (قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً ، أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً ، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ)[١٤] .

وقد يعرف البعض السبعين شعبة لكن لا يعرفها من جهة الترتيب لهذا تجد بعض الناس يقول : أُطيع الله ببري لأمي وإحساني لإخواني وجاري وإماطة الأذى عن الطريق لكنه وثني !.

فتعلق الإنسان بالمفضولات وترك الفاضل هذا من باب الرغبات النفسية أو من باب الجهل أو من باب العناد كما كان عليه كفار قريش مع النبي ﷺ .

١٣) الكامل في الضعفاء لابن عدي ١٦٩٢/٣، ١٢٤٤/٣.
١٤) رواه البخاري (٩) ، ومسلم (٣٥) .

ترك الأولويات إلى المفضولات

العمل الصالح للكفار يعود عليهم بنفعٍ دنيوي ولا نفع له أخروي ، فلا اعتبار بأمر الدنيا واستحسان الناس للعمل ، فلم تأت الشريعة بكيفية تقديم الطعام وكيفية بناء الدار !. فهذا موكول لعقل الإنسان ومن أنزل الشرع هو سبحانه من اوجد العقل لتكتمل الدنيا بالدين.

والخلط بين ما هو من تدبير العقل وما هو من أمر النقل يقع فيه الكثير فيظن الناس أنه كما يدبر أمر طعامه وداره بعقله المجرد يدبر به امر دينه كذلك وهذا من الخطأ !.

فنجد كفار قريش لديهم من العمل الصالح ما لديهم ومع ذلك يقول الله تعالى ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾ (الفرقان : ٢٣) يعنى لا قيمة له وذلك كحال الذي تطيره الرياح لا منزل له ، ولهذا يقول تعالى للنبي ﷺ ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر : ٦٥) هذا لرسوله ﷺ وهو أشرف المرسلين : أنه إذا أشرك زال كل عمله فالأساس هو توحيد الله وهو القاعدة فلا يصح بدونها أي بناء ، وأما استحسان العقل للمشركين في أعمال البناء والتشييد والصناعة وغيرها نقول هذه أمور دنيوية ربما أريد بها مال أو سمعة كما جاء في الحديث في حال عَدِي بْن حَاتِم حينما سأل النبي ﷺ عن أباه (عن عدي بن حاتم قال قلت لرسول الله ﷺ إن أبي كان يصل الرحم ويفعل ويفعل فهل له في ذلك – يعني : من أجر – ؟ قال : " إن أباك طلب شيئاً فأصابه ")[١٥] .

فمن أراد الله لابد أن يكون موحد لله وإلا فلِمن يتوجه ولِمن يعبد فإذا أراد العباد فليثيبه الناس !.

وفي هذا نضرب مثال – لا على سبيل التشابه والتطابق – فلله المثل الأعلى : إذا كان هناك إنسان أحسن إليك ويبرك بالهدية لكنه ضرب أباك وظلمه ويؤذيه ويتكلم في عرضه ، فهل تقبل

١٥) رواه أحمد (٣٢ / ١٢٩) .

إحسانه وهديته ولا يهمك عقوقه لأبيك ؟ ! نجد أنك تتأثر فتقول لا أريد عدله ولا هديته حتى يعدل مع أبي .

فإذا قويت روابط الإيمان بين الخالق والمخلوق عرف الظلم وعرف الظالم في حق الله تعالى فيختلف في نظره الرجل الموحد المؤمن عن الكافر المشرك كما قال الله تعالى ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ (البقرة : ٢٢١) يعني ربما تستحسن عمل كافر ولو أحسن لك تحسن له كما يحسن لكن عليك أن تعلم أن هذا الإنسان ظالم مع الله عز وجل فيما هو أعظم وأولى .

تأصيل فقه الموازنات والأولويات

كان النبي ﷺ دائمًا يُسئل كثيرًا (أي العمل أفضل) ومعناه أيها يقدم وكان توجيه النبي ﷺ بترتيب الاولويات بما يجب عليهم ، ولهذا التزم النبي ﷺ بالأولويات في تقديم ما أمر الله به عن غيره كما جاء في قول الله ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ (التوبة : ١٠٨) فهذا من الأولوية أن تصلي في المسجد الأقدم لا أن تصلي في المسجد الأحدث .

فالأولويات موجودة مؤصلة في الشريعة في كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وفي عمله وعمل أصحابه من بعده .

وربما يستنكر الإنسان بعض الأشياء لخلل في إدراك تراتيب بعض أحكام الشريعة لأنه لا يفهم الواجب عليه والتدرج فيها ، وهذا في المأمورات وكذلك في المتروكات . فشارب الخمر شارب الدخان يُنهى عن الخمر قبل النهي عن الدخان فالتدخين مفضول بالنسبة للخمر ، كذلك العاق لوالديه المقصر لحق جاره ينهى عن عقوق الوالدين ابتداءً .. وهكذا .

وقد يكون كافر ولديه شيء يسير من المحرمات فننهاه عن الكفر ثم ننهاخ عما هو دونه ، ولهذا النبي ﷺ كان ينهى عن الأمر الأعظم أكثر من عقد كما كان في قريش ولم يدعوهم لأمور مفضولة .

بعض الدعاة في وسائل الإعلام يغفلون على أنه يوجد في المجتمعات ما هو أعظم مما يتكلمون فيه من مفضولات لهذا تجد مجتمع ينتشر فيه الوثنية فيتكلم عن الصدقة والتسبيح والآداب ونحو ذلك وكذلك السيرة النبوية ونحو ذلك .

وكفار قريش كانوا يزعمون أنهم أولياء نبي الله إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ويعظمونه ويعظمون إسماعيل ، والنبي ﷺ يدرك هذا الامر فلم يذكر لهم سيرة إبراهيم وهديه مع ولده ولكن بيّن لهم دعوته للتوحيد والنهي عن الشرك ، لهذا إذا انشغل الداعية بالآداب والأخلاق وهدي النبي ﷺ مع الضعفاء والأيتام والأرامل وكأن الشريعة لم تأت إلا بهذه الأبواب فهذا من الخطأ فتلك أبواب فطرية ; لهذا تجد تحريم الكذب موجود حتى عند الملاحدة فهو أمر فطري فنأتي بتأكيده لا بتأصيله لأنه مؤصل من قبل بخلاف التوحيد نأتي بتأصيله ونزع الكفر والشرك .

لهذا تجد بعض الدعاة يتكلم في المفضولات مع وجود الشرك والتعلق بالأبراج والتعلق بالأضرحة والقبور فهذا استرواح نفسي وبحث عن مواضع الأمن فهذا من الخطأ ; لهذا الأولويات ليست ما يستحسنه الناس ولكن هي ما جاءت في ترتيب الشريعة .

فاجتماع الأمم أمر محمود ولا خلاف فيه ولكن افتراق الناس على الحق أفضل من اجتماعهم على الباطل;كما قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ (النمل : ٤٥) كانوا فريقا واحدًا ثم فرّقهم صالح بالتوحيد وهو أفضل من أن يكونوا أمة واحدة على الكفر برغم أن الاجتماع محمود في الشرائع كلها وفي الفطرة ، فثمة أشياء تقبل المساومة والتنازل وثمة أشياء لا تقبل النزاع ، فلا يتقدم على التوحيد اجتماع ولا يتقدم عليه استقرار أو أمن ونحو ذلك ، لهذا كان كفار قريش أمة واحدة فرّقهم النبي ﷺ بالتوحيد فأصبح في البيت الواحد مسلم وكافر ، وكذلك قبل أن يأتي النبي ﷺ المدينة كانت على أمر واحد أمنة ولما هاجر إليها وقعت المعارك في أحد وبدر والأحزاب والخندق وغيرها ولم يقل الصحابة أننا كنا في أمان قبل الرسالة!.

والعلماء يقولون بالمحافظة على الاجتماع بالعدول عن جزئيات يسيرة من الشريعة ربما تفرق الناس لا عن الأصول والحتميات ; مثل صلاة الجمعة على قول بعض الفقهاء من مذهب الإمام أحمد أنها الساعة التاسعة صباحًا فربما لو أخذ بها يحدث إرباك وكذلك صيغ الآذان والقراءات مثل ورش وحفص فربما يضطرب الناس ويظنوا أن القرآن قد دخله تحريف فيدع الإنسان القراءة برغم أنه يعلم أنها صحيحة لأمر الاجتماع .

ولهذا من أولويات الشريعة ما يجب أن يتفقه به الحاكم والعالم والمصلح والمسئول والوالي على ولاية ولو كانت صغرى في أولويات الشريعة وتراتيبها ويحق الحق كما أنزل الله تعالى لا رغبةً لهواه .

كثير من الناس يضطرب في جانب الأولويات بتحقيق رغبته ويظن أنه قد انشغل بخير لأنه لم يقع في باطل وهذا من التسويل الذي يقع لبعض المصلحين ممن يتكلم في فرعيات ويدع ما هو أعظم فيقول احرصوا على الأذكار .. احرصوا على السنة الفلانية .. بينما هو يعلم أنهم مفرطون فيما هو أعظم منه ولم يتكلم فيه ولو مرة واحدة فينبغي أن يأخذ المصلح بالتراتيب من الشريعة لا من رغبة نفسه وهواه لهذا لما نازع النبي ﷺ كفار قريش نازعهم في الأصل وإن كانوا على استقامة في بعض الفضائل مثل نصرة المظلوم والكرم وإغاثة الملهوف وغيرها لأن موضع النزاع هو الدعو لتوحيد الله والنهي عن الشرك ليتحقق الأمر على الوجه الصحيح .

فقه الموازنات والأولويات بين اللين والشدة

يجب على الإنسان أن يعرف تراتيب الأوامر كما يجب عليه أن يعرف تراتيب المنهيات ، والنواهي متعددة منها ما هو جلي ومنها ما هو جزء يسير ربما يؤول لما هو أكبر منه وهذا يظهر في :

الحادثة الأولى : بال الإعرابي في مسجد النبي ﷺ كما جاء في الحديث (بينما نحن في المسجِد مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إذ جاء أعرابيٌّ، فقام يبولُ في المسجد، فقال أصحابُ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: مَهْ مَه! قال: قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: لا تُزرموه ، دَعُوه، فتركوه حتى بال، ثم إنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم دعاه، فقال له: إنَّ هذه المساجد لا تصلُح لشيءٍ مِن هذا البول ولا القذَر، إنَّما هي لِذِكر الله عز وجل، والصَّلاة، وقراءة القرآن، -أو كما قال رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم – قال: فأمر رجلًا من القوم، فجاء بدَلوٍ من ماء، فشنَّه عليه)[١٦] أغلظ عليه الصحابة ومقتضى فعله يحتاج لتغليظ لكن نهى النبي ﷺ عن زجره لأنه نظر لحاله فهو غريب جاهل وقاصد للحق مقبل على الإسلام فلو شدد عليه في هذه الجزئية لكان دافع أن يبقى على الكفر فاحتمل منه النبي ﷺ هذا تأليفًا ، وكذلك هو لا يعرف النبي ﷺ فربما ظن أن الغضب سمتٌ عام للنبي ﷺ ونسق دائم له ، فأراد النبي ﷺ أن ينقل لينه لقومه فربما يدخلون في دين الله ، وكذلك الأعرابي به جهل فلا يعرف مواضع الأرض من جهة التشريف فظن انه لا بأس من البول في هذا المكان فلان له النبي ﷺ .

الحادثة الثانية : لما رأى النبي ﷺ البصاق في القبلة كما جاء في الحديث(عَنْ ابْنِ عُمَرَ-رضي الله عنهما- أَنَّهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ وَهُوَ يُصَلِّي بَيْنَ يَدَيْ النَّاسِ فَحَتَّهَا ثُمَّ قَالَ حِينَ انْصَرَفَ: (إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللهَّ قِبَلَ وَجْهِهِ فَلَا يَتَنَخَّمَنَّ أَحَدٌ قِبَلَ وَجْهِهِ فِي الصَّلَاةِ)[١٧] فظهر الغضب على وجهه ﷺ ونهى عن ذلك مع أن البول أعظم وأشد من البصاق باتفاق العقلاء ; وذلك أن الذي بصق من الصف الأول ويعلم أن مثل هذا الموضع يُعظم فنظر النبي ﷺ للحال والمآل .

١٦) رواه البخاري (٦٠٢٥) ، ومسلم (٢٨٤) واللفظ له .
١٧) رواه البخاري (٧٥٣) واللفظ له ، ومسلم (٥٥٠).

فقه الأولويات بين طلب العلم وحق الزوجة

ربما ينشغل الإنسان بمفضول علم على فاضل ، فالعلم يتباين هل هو العلم العيني الواجب ؟ أم أنه فضول العلم !. وأمر زوجته وأهله أولى من المفضولات ، فيجب القيام بأمر الزوجة والأهل قبل فضول الأعمال فثمة واجب لابد من الموازنة فيه ، فإذا أسقط الواجب في حقهم ينظر فيما بعد للموازنات في أبواب المتفاضلات العلم أم الزيادة في حق أهله ، فقد يقع الإنسان في خير يظنه خير وقد ترك واجب فالموازنة ترجع لذات الإنسان ، والنبي ﷺ كان أعظم الناس انشغالا وهمًا ومع ذلك كان في خدمة أهله يصلح نعله ، وبرغم ذلك كان لديه خدم كأنس ابن مالك وغيره ، فاتخذ هذا واتخذ هذا ، فالإنسان لابد أن يباشر بعض أعماله بنفسه مع ولده وزوجه وجاره ويتواضع لهذا فهذا من الأمور المحمودة في الشريعة .

فقه الموازنات والأولويات في الحوادث

المرجع في الأولويات في أمور التعبد والولاء والبراء والمأمورات والمنهيات هو الشريعة فالعبادات والمأمورات والمنهيات مردها لشرع الله ، فالله تعالى من أنزلها ورتبها ، وليس للإنسان أن يقدم فيها شيء على شيء لاستحسان رأيه او لذوقه ، فلابد من ترتيبها كما أراد الله من غير وقوع في مخالفته .

فالله تعالى هو الذي أنزل الأحكام وهو الذي رتبها ، وكذلك ظهرت في قول النبي ﷺ وعمله وعمل الخلفاء من بعده ، وكذلك تعامل الحاكم مع المحكوم وتعامل المحكوم مع الحاكم والتعامل مع الأحزاب والجماعات ، مع أن الشريعة جاءت أمة واحدة فتنبذ كل جماعة وحزب باعتبار أن الأمة هي أمة الإسلام لكن إن وجدت الأحزاب فيتعامل معها الإنسان بالسياسة الشرعية ويسوس ذلك بسياسة وهدي النبي ﷺ ومن كان معه من أصحابه ﷺ .